# ورقة تقديمية حول المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

## 1. إطار مرجعي منسجم ومتكامل، يرتكز على رؤية واضحة ومقاربة تشاركية دامجة

- يندرج المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في إطار البرنامج الطموح الذي يؤسس للرؤية الإستراتيجية لمغرب الغد، في انسجام تام مع **التوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تمكين الرأسمال البشري لبلادنا والنهوض بالشباب وتعزيز قدراتهم قصد جعلهم رافعة للتنمية الشاملة والمستدامة**. كما يستند على توصيات النموذج التنموي وخلاصات التقارير الوطنية ويكرس أولويات البرنامج الحكومي، ذات الصلة بتثمين الرأسمال البشري والولوج إلى مجتمع المعرفة.

- ويرتكز هذا المخطط في فلسفته على **رؤية واضحة للدور الجوهري للجامعة كفضاء للتمكين والتعلم مدى الحياة وإطار متكامل للعيش**، يتجاوز هدف اكتساب المعارف والحصول على الدبلوم، بل يساهم في تعزيز التنمية الذاتية للطلبة واكتسابهم للمهارات الحياتية التي تغني تجربتهم الشخصية، من خلال الانخراط الفعلي في الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.

- **وقد تمت صياغة هذا المخطط وفق مقاربة البناء المشترك** من خلال اللقاءات التشاورية التي تم تنظيمها على صعيد كافة جهات المملكة مع مختلف الفاعلين، من جماعات ترابية وشركاء سوسيو-اقتصاديين، بالإضافة إلى فعاليات المجتمع المدني، فضلا عن الأطراف المعنية داخل الجامعة من طلبة وأساتذة باحثين وأطر إدارية وتقنية. كما تم إشراك الكفاءات المغربية بالخارج من خلال مناظرة الجهة 13.

## 2. إصلاح شامل ومندمج، يرتكز على أربعة محاور إستراتيجية

- يرتكز المخطط الوطني على جيل جديد من الإصلاحات، من شأنه الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وجعلها قادرة على الاستجابة بشكل أمثل لمتطلبات التنمية ومواكبة التحولات الهيكلية المتسارعة للسياق الدولي في عدة ميادين من خلال:
  - إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج يضع الرقمنة في صلب أولوياته ويدعم اكتساب المهارات الذاتية والحياتية؛
  - بحث علمي بمعايير دولية، يرتكز على الأولويات التنموية الوطنية ويستمد ديناميته من جيل جديد من طلبة الدكتوراه، يتم انتقاؤهم من بين أفضل الكفاءات، وعلى معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي لتعضيد الجهود وتثمين الإمكانيات؛
  - منظومة مندمجة للابتكار، تستند على شراكة قوية بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لفائدة القطاعات الإنتاجية؛

- نظام حكامة ناجع، يدعم استقلالية مؤسسات التعليم العالي، ضمن إطار تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج والأداء.

## 3. تنزيل ورش الإصلاح البيداغوجي

- يعد الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج أحد المرتكزات الأساسية للمخطط الوطني يضع الطالب في صلب الأولويات من خلال دعم مؤهلاته العلمية وتحفيزه على الإبداع والمبادرة، قصد تعزيز قدرته على التكيف مع متغيرات سوق الشغل. ويشكل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، فضلا عن تشجيع الحركية الداخلية والدولية إحدى اللبنات الأساسية لتعزيز شخصية الطالب واكتسابه للمهارات الحياتية التي لا تقل أهمية عن التكوين الأكاديمي.

- في إطار تفعيل ورش الإصلاح البيداغوجي، تم التركيز على سلك الإجازة وسلك الدكتوراه في تنزيل هذا الإصلاح ابتداء من الدخول الجامعي القادم.
- في ما يخص سلك الإجازة تم إعداد دفتر جديد للضوابط البيداغوجية الوطنية والذي يضم مستجدات من أهمها:
  - اعتماد نظام الأرصدة القياسية ؛
  - تنويع طرق التدريس: حضوري، التعليم عن بعد، التعلم بالتناوب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي؛
  - إدراج وحدات في المهارات اللغوية والرقمية ومهارات القوة إلى جانب تعزيز الوحدات المعرفية؛
  - إطلاق مسالك جديدة للتكوين تواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية؛
  - إلزامية الإشهاد في لغة التدريس للحصول على الدبلوم وتعزيز مكانة اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) ؛
  - مأسسة برامج الحركية الطلابية على الصعيدين الوطني والدولي؛
  - إدراج ملحق الدبلوم كوثيقة تعطي رؤية واضحة عن تكوين الطالب.

- وفي نفس السياق، يسعى النموذج البيداغوجي الجديد إلى **إرساء جسور مرنة بين التخصصات والمسالك والمؤسسات، من خلال إحداث مراكز التميز، ابتداء من باك + 2 بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح** لإعطاء فرصة للطلبة لإعادة التوجيه، فضلا عن النهوض ببعض التخصصات الدراسية ذات الأهمية، خصوصا تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، الدراسات التطبيقية للقانون، السوسيولوجيا...

- ولمواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يعرفها السياق الدولي واستباق انعكاساتها الهيكلية، فقد **تم ايلاء أهمية كبرى للتكوينات في مجال الذكاء الاصطناعي** من خلال إطلاق وحدات جديدة مفتوحة في وجه كافة الطلبة لتمكينهم من اكتساب المهارات الضرورية في هذا المجال، بالإضافة **إلى إحداث مسالك ومدرستين للذكاء الاصطناعي** بهدف تكوين مهندسين متخصصين في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

- بالنسبة لسلك الدكتوراه، يشمل الإصلاح المتضمن في دفتر الضوابط العلمية والأكاديمية الذي تمت بلورته عدة إجراءات من أهمها:
  - إلزامية استجابة مواضيع البحث للأولويات التنموية الوطنية؛
  - تحديد آجال كل مراحل سلك الدكتوراه؛
  - تحديد الشروط المتعلقة بالنشر العلمي لطلبة الدكتوراه؛
  - إدراج تكوينات إشهادية في اللغات الأجنبية (DALF ، TOEF) ؛
  - ضمان جودة الملف العلمي لأعضاء لجنة مناقشة الأطروحة.

## 4. مركزية البحث العلمي والابتكار ضمن أولويات المخطط الوطني

- تم إيلاء أهمية كبرى للارتقاء بجودة ونجاعة منظومة البحث العلمي، من خلال مدخلين أساسيين:

  - **تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه** يتم انتقاؤهم من بين أفضل الكفاءات، يستفيدون من تكوينات مبتكرة في المجال البيداغوجي ومن التأطير المشترك للأطروحات مع الجامعات الدولية في إطار برامج للحركية الدولية. ومن أجل تكريس انخراط طلبة الدكتوراه في البحث سيتم اعتماد تحفيزات مادية خلال مدة إنجاز أطروحاتهم.

  - **هيكلة البحث العلمي في إطار معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي**، في انسجام مع أولويات التنمية الوطنية، وذلك قصد تكثيف الجهود البحثية وتعضيد الإمكانيات والموارد المالية. ويتم العمل حاليا على إطلاق معاهد وطنية للبحث تهم ميادين من بينها التكنولوجيا الحيوية الطبية، الماء والتغير المناخي، الذكاء الاصطناعي...

- وفي نفس دائرة الاهتمام، تم اتخاذ عدة إجراءات من **أجل تثمين ونقل التكنولوجيا لفائدة المقاولة** من خلال العمل تدريجيا على تعميم مدن الابتكار على صعيد كافة جهات المملكة والرفع من نجاعة حكامتها من خلال شراكات واعدة بين الجامعة والمقاولة وتحفيز براءات الاختراع عن طريق حاضنات ومسرعات المشاريع المبتكرة ذات الصلة بالمجال الصناعي والرقمي.

## 5. ملائمة الإطار القانوني والتنظيمي للمنظومة مع أولويات المخطط الوطني

- **بلورة مشروع نظام أساسي لهيئة الأساتذة الباحثين يهدف إلى جعل مهنة الأستاذية أكثر جاذبية من أجل استقطاب أحسن الكفاءات**، بما في ذلك مغاربة العالم، وذلك من خلال تحسين الوضعية الاعتبارية والمادية للأساتذة الباحثين. ويرتكز هذا النظام الأساسي، الذي تم التوافق بشأنه مع النقابات، على عدة محددات من أهمها:

  - إرساء مسار للتدرج المهني على أساس معايير الشفافية والاستحقاق والتميز العلمي؛
  - وضع سياسة ناجعة لتوظيف الأساتذة مبنية على القدرة على إنجاز مهام التكوين بحرفية وتطوير البحث العلمي بشكل عالي المستوى.

- كما تتم حاليا **المراجعة الشاملة لقانون التعليم العالي من أجل ملاءمته مع الأولويات الاستراتيجية للتوجه الإصلاحي الجديد**، بما يتماشى مع الأهداف الرامية إلى تطوير حكامة المنظومة برمتها وتجويد آليات التعاقد بين الدولة والجامعة، تكريسا لشروط النجاعة وثقافة النتائج والأداء.

## 6. تعزيز الموارد المالية والبشرية

- ومن أجل ضمان التنزيل السلس لهذه التوجهات الإستراتيجية، **تم تعزيز الموارد المالية المخصصة للوزارة**، سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات الاستثمار، مع إعطاء أولوية بالغة لتحسين التأطير البيداغوجي والإداري.

- كما تم **إطلاق برنامج للتكوين المستمر متعدد السنوات لدعم قدرات الموارد البشرية** لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تكوينات إشهادية لفائدة الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية والتي ستشكل أحد دعامات التدرج في المسار المهني.